

7 في العمق

تعليق التنسيق الأمني:
هل فعلها السلطة
الفلسطينية هذه المرة

رام الله - في خضم الجدل حول ورشة النمامة بخصوص صفقة القرن، والتي هاجمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) وقال إنها "بنيت على باطل"، فاجأ عزاب صفقة القرن، جاريد كوشنير، المتابعين، بحديثه عن الإعجاب الكبير الذي يكنه الرئيس الأميركي دونالد

ترامب لعباس. وقال كبير مستشاري البيت الأبيض، إن ترامب، "معجب جدا" بالرئيس الفلسطيني محمود عباس ويحبه جدا على المستوى الشخصي".

أثار تصريح كوشنير أسئلة كثيرة حول خلفياته وما يختفي بين سطوره، وهل للأمر علاقة بصفقة القرن، أم هناك أسباب أخرى، تكمن وراء هذا الحديث الذي يرقى إلى مرتبة "التملق"، بالنظر إلى التوتر الكبير الذي يسود العلاقات بين ترامب وعباس. تذهب أغلب التفسيرات إلى جهة صفقة القرن ورغبة كوشنير في المرور إلى مراحل متقدمة منها.

لكن، داليا حقيقة تقدم تفسيراً آخر، يسبق الحديث عن صفقة القرن، وهو إنقاذ بنيامين نتانياهو، الذي يوجه أزمة سياسية، مشيرة إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يحتاج إلى محمود عباس وأى كلمة السر الرئيسية في ما سبق هو التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين. وبالتالي فإن ترامب يحتاجه أيضاً، خاصة وأن خطوة نتانياهو بحل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة في سبتمبر القادم، قد تكون لها تداعيات على خطة السلام الأميركية.

واكد أن هناك تداعيات أمنية ستعرج إذا أصبح الشعب يائسا ومحبطا. وتخشى إسرائيل اندلاع الفوضى في الضفة الغربية ما لم تستطع أن تدير الأوضاع لصالحها، مثل استغلالها كمبرر لضم أجزاء كبيرة من المنطقة "ج" التي أصبحت مركز حملة رائج في السياسة الإسرائيلية.

وقال الجندي، إذا كان تهديد السلطة الفلسطينية في الماضي مجرد ضغط على إسرائيل، فإنه اليوم أصبح ينبع عن أزمة مالية بعد أن فقدت فلسطين التمويل الأميركي، وأصبح الوضع متدهورا".

وتشير حقيقة إلى أنه لاطما كان إنهاء التنسيق الأمني آخر إنذار للسلطة الفلسطينية، ولم يتخذ هذا الإجراء حتى مع أكثر الأحداث فظاعة. عندما توفي الوزير الفلسطيني زياد أبو عين بنوبة قلبية سنة 2014 بعد أن اعتدى عليه جندي إسرائيلي، واصلت السلطة الفلسطينية التعاون مع إسرائيل في القضايا الأمنية. أثبت الحدث، من ضمن العديد من الأحداث الأخرى التي شملت مقتل الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية، مركزية التنسيق الأمني بالنسبة للسلطة الفلسطينية. فقد قال عباس إن التنسيق مع القوات الإسرائيلية بشأن المسائل الأمنية غير قابل للتفاوض.

سنة 2015، دعا المجلس المركزي الفلسطيني (وهو ثاني أعلى جهاز تنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية) إلى إنهاء التعاون الأمني مع إسرائيل. ولم تستجب السلطة له. ومنذ سنة 1993، ازداد حجم جهاز الأمن الوطني الفلسطيني. وتنفق السلطة الفلسطينية اليوم على الأمن أكثر مما تنفقه على قطاعات التعليم والصحة والزراعة مجتمعة. وقبل أن تقطع الولايات المتحدة المساعدات، كان قطاع الأمن يتلقى ثلث المساعدات الخارجية.

في استطلاع للرأي أجري مؤخرا، قال 65 بالمئة من الفلسطينيين إنهم يريدون من السلطة الفلسطينية أن تتخلى عن التنسيق الأمني، بينما قال 78 بالمئة إنهم لا يعتقدون أن السلطة الفلسطينية ستخذ هذه الخطوة.

وقالت تامي ريفيدي، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان خاضت الانتخابات الرئاسية المحلية عام 2012 مع قائمة فتح "الإسرائيليون يقتحمون رام الله وقتما يشاؤون، ولا تترى أحد أفراد قوات الأمن الفلسطينية في المنطقة الجوارية. لكن عندما يكون هناك احتجاج من جانب الفلسطينيين، ترى العشرات منهم. لهذا السبب لا يمكن لإسرائيل أن تسمح بإضعاف الأمن الفلسطيني. لأن قواتنا الأمنية تجعل عملهم أسهل".

وبدئي في ذات السياق، ريني باكماني المحلل السياسي في موقع ميديا بارت الفرنسي، مشيراً إلى أن الأزمة السياسية التي تسبب بها نتانياهو تضعف صفقة القرن، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يحتاج إلى أغلبية مستقرة لمواصلة سياسة الاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية، وإصدار قانونين يهدفان إلى ضمان حمايته القانونية والسياسية، أحدهما يعطيه الحصانة التشريعية من المقاضاة في ثلاث قضايا سياسية مالية تتعلق بالرشوة والإحتيال وانتهاك الثقة، والثاني يخفض صلاحيات المحكمة العليا التي يعتبرها مرهقة للغاية.

تبدو الانتخابات القادمة حاسمة للطرفين: ترامب المقبل على منافسة انتخابية شرسة من الديمقراطيين، ويتناهاه الذي يتطلع لصيبح صاحب أطول فترة في رئاسة الوزراء في إسرائيل، متجاوزا بذلك بنيدي بن غوريون. هنا، تأتي ورقة محمود عباس، وتشرح داليا حقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه هاته الورقة على المستوى الأمني بالتحديد.

بسبب سياسة ترامب ودعم البيت الأبيض غير المحصور، تخشى إسرائيل أن تقدم السلطة الفلسطينية على تعليق التنسيق الأمني. وقد وضعت قرارات ترامب، في بعض الأحيان إسرائيل في موقف حرج إذ وجدت نفسها مضطرة إلى الضغط على



ضمان وتوفير الأمن مطلبان عاجلان للسودانيين

ترسيخ السلام مع الحركات المسلحة
مطلب العسكريين والمدنيين في السودان
التطبيع مع الجماعات المسلحة أحد المفاتيح الرئيسية لتجاوز الأزمة

معنوية، دون التفات لعواقبها المادية، واعتبر الاستقرار خصما لودود لبقائه في السلطة، والحرب ملاذا آمنا، حتى خسرها معا. تريد الطبقة الصاعدة في السودان تحطى هذه العقبة، وتوفير البنية الصحيحة اللازمة للسلام كمدخل لتبديل بعض التوجهات الخارجية، عقب تصميم أصحابها على إحداث تغيير ملموس ينعدي الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري وتحالف الحرية، ويصل إلى مستوى التسوية الشاملة للنزاعات المسلحة، خاصة تلك التي ارتبطت بجرائم حرب وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، كما حدث في إقليم دارفور.

مساعدة الخرطوم

أبدت دول مختلفة استعدادها لمساعدة السودان في الخروج من أزمته الراهنة، وكان ترسيخ السلام عنصرا مشتركا في التلميحات والتصريحات خلال الفترة الماضية، ما يشير إلى رغبة في عودة الخرطوم إلى التعامل مع المجتمع الدولي بصورة طبيعية، عقب تصفية جملة من القضايا الخلافية التي أفضت في النهاية إلى نبذها وحسرها في زاوية ضيقة من العقوبات.

وكشف استيفين كوتيسيس القائم بأعمال السفارة الأميركية في الخرطوم، الأحد، عن طرف الخيط في هذا الفضاء، عندما أشار إلى أن رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب أصبح وشيكا، ويتوقف على مدى إصباح الحركات المسلحة في الاتفاق الموقع في العام 2011، وإحلال السلام في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. رفعت واشنطن عقوبات اقتصادية وحظرا تجاريا عن السودان في أكتوبر 2017، كانا مفروضين عليه منذ حوالي عقدين، لكن الفساد وسوء الإدارة والجدل حول مكافحة التطرف والإرهاب حرمت السودان من جني ثمار القرار في عهد الرئيس المعزول، ولم يهتم كثيرا باتخاذ الإجراءات الواجبة لمحو الآثار السلبية السابقة، بل تكيف مع معطياته، واتخذ العقوبات سبيلا للمزايدة على واشنطن، والتظاهر بأنه يناطح قوتها الملموسة بقوة رمزية باهتة، فلم تتقدم الولايات المتحدة خطوة لرفع العقوبات، وتراجع البشير خطوات.

يحل ترسيخ السلام في الأقاليم المتوترة جزءا من أزمات السودان، لكنه لن يكون كافيا لتثبيتته، ما لم يتم تبني سياسات عادلة لتوزيع السلطة والثروة، وتحاشي تكرار الأخطاء التي جعلت الحركات المسلحة جرحا غائرا في جسد السودان.

من غلق منغص رئيسي في البلاد، ساهم في وضع السودان على فوهة بركان لفترة طويلة، وارتبط بمراوغات ومساومات خلال عهد البشير، وأدى إلى سلخ جنوب السودان نتيجة ممارسات خاطئة، فلم يتم الالتفات إلى قضية المواطنة التي لا تزال تمثل عائقا أمام الحفاظ على وحدة ما تبقى من أرض السودان.

تنظر دوائر سياسية كثيرة بتوجس لما يمكن أن يحمله تكرار السياسات السابقة في التعامل مع بعض الأقاليم والهوامش، ففي ظل ظروف بالغة الحساسية قد ينفرط عقد البلاد، إذا لم تجد هذه القضية معالجة موضوعية ونهائية، ومع التقسيمات العرقية والاجتماعية وانتشار السلاح والارتباك السياسي العام يصبح شبح الصراع مخيما على أي حكومة في الخرطوم.

منحت الحركات المسلحة أولوية عن غيرها، لأن بعض الدوائر الخارجية سوف تتخذها بوصلة لقياس حجم التقدم والتأخر في حل الأزمة، ووجدت انسجاما مع القوى المركزية، من الناحيتين السياسية والعسكرية، انتقل بدوره إلى غالبية القيادات النشطة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ولم يقدم الراضون أو المحفظون منهم على تبني تصرفات عدائية، وفتحوا الباب للتعامل بليوننة مع الجهود المبدولة للتوصل إلى صيغة مستقرة للسلام.

يتجاوز تسليط الأضواء على فك شفرة الحركات المسلحة البعد الداخلي، ويمتد إلى ما يحمله من مكونات إقليمية ودولية دقيقة، فالدول المجاورة لسودان معنية بحل هذه الأزمة ومنع تفاقمها، بعد أن امتدت روافدها إلى المنطقة، وياتت طرفا في بعض الحروب التي تجري بالوكالة، وبالتالي فتسوية هذا الملف سيجد من يدعمه، ويمنحه جانبا من الوقت.

منحت الحركات المسلحة أولوية عن غيرها، لأن بعض الدوائر الخارجية سوف تتخذها بوصلة لقياس حجم التقدم والتأخر في حل الأزمة السودانية

كما أن عدم حل الصراعات المتجذرة في الغرب والجنوب ساهم في فرض عقوبات اقتصادية على السودان، وتسببت التعقيدات السياسية والأمنية في دوامها، وأضررت بمصالح البلاد، ولم يعيها البشير بالنتائج حبيذا، وكانه ارتاح لما تحقق من فوائده

بعد أشهر من الغموض السياسي أرسى السودان أولى خطواته نحو الانتقال الديمقراطي بعد اتفاق بين المؤسسة العسكرية وتحالف الحرية والتغيير، ينص على تشكيل مجلس سيادي يُفترض أن يقود المرحلة الانتقالية المقبلة، غير أن تنفيذ المجلس العسكري لاتفاق تقاسم السلطة مع المدنيين تعيقه تحديات كثيرة وملفات ساخنة، أبرزها القدرة على ترسيخ السلام مع الحركات المسلحة، وطي صفحة قائمة من التوترات الأمنية واحتقانات كلفت البلاد ثمنا باهظا.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

قمة السلطة، التي درجت سابقا على المتاجرة بالصراعات المسلحة، وأدخلتها في حسابات غامضة انعكست سلبا على وحدة السودان.

بدأ المجلس العسكري خطوات عملية في الاتجاه ذاته، حيث كُون مبعرا لجنة برئاسة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) للتفاوض مع الحركات المسلحة، ويجري حاليا إنشاء مفوضية للسلام تستفيد من تجارب الإدارة الناجحة في التفاوض مع هذا النوع من المشكلات. ومن المرجح إصدار عفو قريب عن أعضاء في حركات مسلحة صدرت في حقهم أحكام غيابية، بما يمهّد الطريق لعودتهم إلى البلاد وانخراطهم في حل المشكلات على قاعدة وطنية وليست فئوية أو مناطقية.

حركة تحرير السودان

مع أن إصدار المجلس العسكري الجمعة الماضي لعفو عن نحو 335 شخصا ينتمون إلى حركة تحرير السودان، الناشطة في إقليم دارفور، بعث برسالة جيدة في مسار عملية السلام، غير أن البعض قللوا من أهميته لإححصار المستفيدين من القرار حتى الآن في جناح مني أركو ميناوي، كعلاقة على العلاقة المتينة بينه وبين قيادة المجلس العسكري. عقب جولة حوار تمت في تشاد بين ممثلين للجانبين مؤخرا.

تعامل المجلس العسكري بمرونة منذ البداية مع جميع الحركات، غير أن بعض التصرفات قادته إلى تعديلها، وإضفاء قدر من الخشونة السياسية عليها، كما حدث مع ياسر عرفان نائب رئيس الحركة الشعبية بقطاع الشمال، فعندما عاد إلى الخرطوم لم يعترض عليه أحد، وبعد أن قيل إنه تحدث بخلفيته الحركية أبعد مع اثنين من زملائه (مبارك أربول وخميس جلاب) إلى جوبا، الجهة التي جاء منها، ولا تزال هناك محاولات للعفو الشامل وتطبيع العلاقات ضمن تسوية منظرة مع الحركات المسلحة.

ينطوي تقديم هذا الملف على رغبة في حسمه قبل توظيفه من جانب جهات تربيده أن يتحول إلى مصدر للقلق، كما يحمل أهمية استراتيجية لما يشير إليه

تتراحم الملفات الساخنة في السودان. ويحتل بعضها أهمية كبيرة لدى المجلس العسكري وتحالف الحرية والتغيير لحل عقدها المتراكمة. وربما يكون ترتيب الأولويات مختلفا بين الجانبين، لكن تظل مسألة توفير الهدوء والأمن وتوطيد السلام في مناطق الصراعات قاسما مشتركا بينهما، وعلامة قوية على النضج الذي لحق بالحياة في السودان.

لم يؤثر الخلاف في قضايا سياسية عديدة على ضرورة الحوار مع الحركات المسلحة كمقدمة للاستقرار الحقيقي في البلاد، وتوصيل رسالة إلى العالم بأن هناك مرحلة جديدة تستوجب إعادة النظر في ملفات قديمة، أرخت بظلال سلبية على سمعة واقتصاد البلاد. وهو مطلب عاجل كي يتمكن الحكم الجديد من تعديل الدفة في أمور كثيرة، ويتجنب العرائل التي تصمم بعض القوى الراضة للتغيير على وضعها بين العجلات السياسية.

يميل الاتجاه العام إلى مشاركة قيادات من الحركات المسلحة في المجلس السيادي والحكومة المدنية، كدلالة قوية على عمق التغيير الحاصل، وطماننة الجهات التي رهنت التقدم السياسي بحجم التطور في ملف الجماعات المتطرفة، باعتباره ضمانا لعدم الانفلات وأحد المفاتيح الرئيسية لدوام الاستقرار، ومقدمة لنزع السلاح من أيدي ما يسمى بـ"ميليشيات الظل" في السودان، وفي النهاية مؤشرا على تعظيم الربط بين الديمقراطية والسلام الشامل.

أكدت أدبيات تحالف الحرية والتغيير أن السنة الأولى للحكومة المدنية سوف تولي اهتماما بالتطبيع والسلام مع القوى المسلحة التي دخلت في نزاعات مخفية خلال حكم الرئيس المعزول عمر حسن البشير، وأوصت قيادات عدة بضرورة طي صفحة قائمة تعبر عن مرارات واحتقانات كلفت البلاد ثمنا باهظا، وتقدم إشارة إيجابية على ارتفاع مستوى التحول السياسي في